

صلى الله عليه وسلم ويقول رواه فلان وصححه فلان كما قال ذلك المخدول  
 هذا ما ذكره المحدثون لم نستنبط منه شيئاً من عندنا لانهم رحمهم  
 الله ما تركوا مقالاً لقائل ومنه يعلم ان ضبط كل ما وضع من الحديث متعذر  
 وانه يجب الاحتياط التام في قبول اي حديث وجد في كتاب او سمع من  
 رجل حتى يعلم ان الحفاظ اتفقوا على صحة روايته فاذا طمن في احد رجال  
 سنده واحد منهم فالعمل حيثئذ بما قالوه من تقديم الجرح على التعديل  
 بشرطه . ويبقى بعد ذلك البحث في الحديث دراية فان خالف شيئاً وجودياً  
 في الطبيعة او اصلاً من اصول الشريعة الثابتة بالكتاب العزيز او السنة  
 القطعية او عمل المسلمين في العصر الاول من الصحابة والتابعين فهو مردود  
 والحاصل ان الثابت من الدين نقلاً بطريق القطع هو القرآن  
 والاحاديث المتواترة وقليل ما هي وما كان عليه اهل العصر الاول من  
 العمل الذي يتعلق بالعبادة اذ العبادات واساسها من العقائد وتهذيب  
 الارواح هو الذي كمل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بجملة وتفصيلاً .  
 واما المعاملات والامور القضائية فقد جاءت الشريعة بأصولها العامة  
 وقواعدها الكلية والجزئيات تجري على ما قال احد الائمة : تحدث للناس  
 اقضية الخ فتأمل هذا ينفعك والله الموفق



﴿ واجب الصحافة ومفاسد الاتحال ﴾

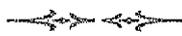
تكرر منا الانتقاد على الجرائد التي تنقل كلام غيرها ولا تعزوه الى  
 صاحبه وقد يكون هذا من البعض عن عمد فيكون سرقة شرأ من سرقة  
 الاموال والعروض لان سرقة دينار من رجل ذنباً واحد وفي سرقة

الكلام عدة ذنوب احدها التعدي على حقوق الناس واتخاذها لنفسه وهو المراد بتسميتها سرقة وثانيها الحياة في العلم وهو لا ينجح الا بالامانة وهي نسبة كل قول الى قائله وكل رأى الى صاحبه وثالثها الكذب وهو ظاهر وراسها التبجح والافتخار بالباطل وقد ورد في الحديث الصحيح « المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور » خامسها النش فان من الناس من اذا علم ان هذا القول لفلان يأخذ به ويقلده لان التقليد مبنى على الثقة فاذا نسب القول الى غير صاحبه يتركه من لو علم صاحبه لاخذ به وانتفع لثقتة به دون من نسب اليه ويأخذ به من يثق بالمتحل على انه له وما هو له .  
سادسها الجناية على التاريخ الذي بين مراتب الناس واقدارهم في العلم .  
ولاشك ان المحدثين يتبرون هؤلاء المتحلين من الوضاع الكاذبين حتى لا يفتخون برواية لهم وكذلك يجب

كما تكون هذه الجريمة عن عمد تقع في بعض الاحايين سهواً واذا كان السهو في كتاب وطبع يصعب تداركه وتلافيه . والحق القول بقائله والرأي بمرئيه . ولكن التدارك يسهل في الجرائد بأن يصرح اصحابها في الجزء التالي ببيان ما سهوا عنه في المقدم . ذكرنا في بعض اجزاء المنار ان بعض المؤلفين اتحل بعض المبارات وبعض المسائل من ( رسالة التوحيد ) في كتاب له ولم يميزها للرسالة ولا لفضيلة مؤلفها وبمضهم نقل منها من غير عنزو ولم نذكره ولكننا اذا ذكرناه وعرفنا السبب في ذلك ولم يتدارك احد من هؤلاء ما وقع منه ويتيسر لهم ذلك باعادة طبع مؤلفاتهم ان ارادوا الحق . وذكرنا عن بعضهم مثل هذا الاتحال عن المنار

نشرت مجلة ( نور الاسلام ) في العدد الصادر في منتصف جمادى

الثانية مقالة من مقالات ( العروة الوثقى ) الشهيرة في المقابلة بين الديانتين الاسلامية والمسيحية وآثارهما في نفوس المنتسبين اليهما واعمالهم ولكنهم تميزها اليها كما عزرونا نحن حين سبقناها بنشرها في اول السنة الماضية ونحمل هذا من رصيفتنا على السهو وننتظر ان نرى في عددها الذي يصدر في تاريخ هذا الجزء من المنار ( غمرة رجب ) التصريح بنسبة المقالة الى العروة الوثقى كما هو واجب الصحافة . وننبه رصيفينا القاضين صاحبى هذه المجلة الى عزو كل نبذة تنشر في مجلتهما من ( رسالة التوحيد ) الى الرسالة او الى فضيلة مؤلفها وعدم الاكتفاء بالعزو الأول اذ الجرائد يتجدد لها قراء لم يطلعوا على الأعداد السابقة فيكون عدم العزو تدليلاً بالنظر اليهم وفيه ما علم . هذا وان عزو الكلام الى مثل مولانا الاستاذ الاكبر مفتى الديار المصرية الذي هو حكيم الامة في هذا العصر مما يجب ان نفتخر به الجريدة ويزيدها اعتباراً في نظر من يطلع عليها وانما يهرب المرء من تكرار ذكر من لا يخلو ذكره من غضاظة . ولم نرض لرصيفتنا الا ما رضيناها لمجلتنا فاننا نفتخر بعزو التفسير الذي نقبسه من الاستاذ اليه ونعلم ايضاً انه اخرى بان ينتفع به القراء ويتلقونه بكامل الثقة والقبول



« كتاب البهائية ونشره »

نشكر لمشيخة الازهر الجليلة الاهتمام بكتاب طائفة البهائية الذي تكلمنا عنه في الجزء الماضي فقد بلغنا انها عاقبت ملتزم طبعه ونشره بقطع جراته ومرتبته من الازهر الى مدة اربعة اشهر وهذا بناء على تنصله واعتذاره بان مقدمة الكتاب نشرت باسمه من غير اذنه وانه هو الى الآن لم يعلم